العوامل المؤثرة في اكتشاف الاحتيال في التامين من وجهة نظر العاملين في شركة التامين الوطنية

The factors effecting the discovery of insurance fraud from the perspective of the National Insurance Company's employees

م .م زينب يونس البياتي
قسم ادارة الاعمال /كلية المامون الجامعة
Asst Instructor Zaenab Younis AL-Bayati
Department of Business Administration/AL-Mamon University College

المستخلص

يهدف هذا البحث الى التعرف على العوامل المؤثرة على اكتشاف الاحتيال في التامين من وجهة نظر العاملين في شركة التامين الوطنية ،وذلك من خلال تحليل ابعاد الدراسة وتقديم توصيات حول رفع مستوى اداء شركة التامين ،ولتحقيق اهداف الدراسة واختبار فرضياتها ، تم تصميم استبانة وذلك بعد الرجوع الى المعاييرالدولية وقانون العقوبات العراقي ١٩٦٩ ،تكونت العينة النهائية والمعتمدة لاغراض البحث والتحليل من ٢٠ موظف .

توصلت الدراسة الى ان اعلى نسبة تاثير تعود الى الدورات التدريبية ، في حين كانت ادنى درجة تاثير تعود الى الكادرالرقابي والاجراءات التنفيذية.

ونظرا لندرة البيانات المتاحة حول واقع الاحتيال في شركات التامين المحلية تم استخدام المقابلات الشخصية للحصول على معلومات وثيقة الصلة بالبحث. فتبين ان خلال الفترة ٢٠٠٠- ٢٠١٠ حدثت عدة حالات احتيال تم الكشف عنها في شركة التامين الوطنية وباساليب متنوعة حسب الظروف ونوع التامين .

وقد اختتمت الدراسة ببعض التوصيات الموجهة الى شركة التامين والموظفين انفسهم بهدف تعزيز الاداء.

Abstract

This research aims to identify the factors effecting the investigation of insurance fraud from the perspective of the National Insurance Company employees, by analyzing the study variables and make recommendations on how to enhance the company and employees performance, and to achieve the objectives of the study and test hypotheses a questionnaire was designed after referring to the international standards and the 1969 Iraqi punishment law, and it was answered by 20 employees that were approved for the purposes of this research and analysis.

The study found that lack of employee training was a strong factor, while the supervisory staff and operational procedures was a weak one.

Given the scarcity of available data on the reality of fraud in the local insurance companies a personal interviews used to obtain information relevant to the research, the study found that during the period 2000 - 2010 several fraud cases was discovered in the National Insurance Company using variety of methods depending on circumstances and insurance type.

The study concluded with some recommendations to the insurance company and employees to enhance performance.

الكلمات الدالة : الاحتيال، الكشف، التزوير، التامين

المقدمة

تعتبر جريمة الاحتيال بمختلف صورها واشكالها التقليدية والمستجدة منها هما يقلق بال المجتمع العراقي ومؤسسات الدولة سيما شركات التامين كونها تهدد الاستقرار المالي لصناعة التامين وزيادة الإجراءات الاحترازية ، ومما زاد من الخطورة ان ماتشهده الجريمة من تطور في سبل ارتكابها وظهور انماط جديدة منها لم تكن معروفة في السابق ناهيك عن حجم الخسائر المترتبة عنها وكذلك تكاليفها المالية واثارها الاقتصادية والاجتماعية لشركات التامين والمجتمع .

وللألمام بما تقدم سيتم تقسيم البحث الى قسمين الاول القسم النظري ويتناول ماهية الاحتيال في التامين واثاره وموقف المشرع العراقي من جريمة الاحتيال والعوامل الدافعة على وقوعه في المجتمع العراقي ،اما الثاني سيتم بيان العوامل المؤثرة على اكتشاف الاحتيال من وجهة العاملين في شركة التامين الوطنية.

اولا: مشكلة البحث ظهرت في الآونة الاخيرة طرق متعددة للاحتيال على شركات التامين التي ترتكب من خلال اطراف عدة بهدف الحصول على مبالغ مادية ومن بعض هذه الطرق افتعال حوادث غير شرعية والمطالبة بقيمة تعويضات مرتفعة جدا وبسبب نقص خبرة بعض العاملين في الشركة لكشف هذه المخططات تعمل شركة التامين بسداد قيمة التعويض مما يعود باثار سلبية على شركة التامين والمجتمع، وعلى اساس ذلك يواجه العاملون في شركة التامين الاحتيال والخداع والتزوير في البيانات ،وتتمثل مشكلة البحث الرئيسة في الاجابة على التساؤلات الاتية:

١) هل يوجد تاثير لكفاءة اداء العاملين في شركة التامين في كشف الاحتيال؟
٢) هل يوجد تاثير لادراك المعوقات التي تواجه العاملين في شركة التامين في اكتشاف الاحتيال؟
٣) هل يوجد تاثير للدورات التدريبية للعاملين في شركة التامين في كشف الاحتيال؟

٤) هل يوجد تاثير للتشريعات الحكومية والكادر الرقابي في ديوان التامين في كشف الاحتيال؟

ثانيا:أهداف البحث يهدف البحث الى تحقيق الاهداف الاتية:

١- بيان ماهية الاحتيال في التامين وماتتركه من خسائر وآثار على شركات التامين والمجتمع.

٢- التعرف على العوامل الدافعة على وقوع الاحتيال في المجتمع العراقي.

٣- التعرف على اتجاهات العاملين في شركة التامين فيما يتعلق بالمتغيرات المستقلة، واثرها في درجة اكتشاف الاحتيال.

٤- الخروج بتوصيات تساهم في تفعيل دور شركات التامين على اكتشاف الاحتيال بشكل فعال.

ثالثا : فرضيات البحث

-الفرضية الرئيسة الاولى:

(تتباين الشركة المبحوثة في تطبيق وتبني العوامل التي تؤثر في اكتشاف الاحتيال)

- الفرضية الرئيسة الثانية :

(توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين العوامل المؤثرة في اكتشاف الاحتيال)، وتتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية :-

١- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين كفاءة أداء العاملين واكتشاف الاحتيال في التأمين.

٢- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين معوقات كشف الاحتيال والكشف عنه.

٣- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين تدريب العاملين واكتشاف الاحتيال في التأمين.

٤- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين التشريعات والكادر الرقابي والكشف عن الاحتيال.

رابعا :عينة البحث شركة التامين الوطنية وهي اول شركة تاسست بموجب القانون رقم (٥٦) لسنة ١٩٥٠ ، وعند صدور قانون الشركات العامة رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ ووفقا لمتطلبات القانون المذكور اصبحت شركة عامة بموجب شهادة التاسيس المرقمة (٥٤) في ١٩٩٧/١٢/٢٤ الصادرة عن وزارة التجارة /مسجل الشركات.

خامسا: منهج البحث يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي والتحليلي لإتمام البحث باستخدام اداة الاستبيان والمقابلة الشخصية.

الاطار النظري

المبحث الاول الاطار المفاهيمي الأحتيال في التامين

(المطلب الاول) مفهوم الاحتيال في التامين والخصائص الاساسية له

اولا : مفهوم الاحتيال في التامين يعرف احتيال التامين على انه" الخداع المتعمد الذي يرتكب ضد أو من قبل شركة التأمين أو الوكيل من اجل تحقيق المكاسب المالية" (pohls:2011:5) ويعرف بانه "اي عمل او إهمال يقصد منه تحقيق كسب غير شرعي للطرف الذي يرتكب الاحتيال الذي سيشار اليه في هذا البحث باسم (المحتال)او لإطراف أخرى ". ويمكن تحقيق ذلك على سبيل المثال ،لاالحصر بالوسائل الاتية:

- التعمد في تقديم او كتم او اخفاء او عدم الكشف عن احدى او كل الحقائق المادية المتصلة بقرارمالي ، او عملية او تصور لوضع شركة التامين. (IAIS:2006:4)
- اساءة المسؤولية، او موقع ثقة او علاقة وكالة.(Doig: 2012: 1)
- سوء توزيع الموجودات المؤمن عليها من اجل تقديم المطالبات في وقت لاحق.

والاحتيال في التامين هو اصطناع مطالبة تامين او رفع قيمة مطالبة بزيادة قيمة الضرر او تغيير طبيعته بوسائل غير مشروعة بغرض تحقيق مكاسب غير مستحقة، والاحتيال هنا يقسم الى احتيال اساسي وهو قيا م شخص بادعاء وقوع حادث او اذى او سرقة او ضرر غير موجود اصلا ، وكل ذلك بغرض الحصول على كسب مشروع من شركة التامين ، وهنالك احتيال ثانوي وهو قيام شخص امين ونزيه بطبيعته بكذبة او كذبات صغيرة بيضاء بغرض تعظيم او زيادة مستحقاته من شركة التامين بغير وجه حق(**زريقات، ٢٠٠٨، انترنت: ١٨**).

وعليه نستطيع تلخيص صور الاحتيال في التامين على سبيل المثال لاللحصر بانها:

- التضخيم والمبالغة في تقييم الاضرار سواء من المؤمن له او شركة التامين.
- الكذب وافتعال حوادث وهمية لم تحدث اصلا.
- اتخاذ اسم كاذب تنطبق عليه شروط وثيقة التامين.

ثانيا :خصائص الاحتيال تتميز جرائم الاحتيال ببعض الخصائص التي تميزها عن غيرها من الجرائم ابرزها:

١. انها من جرائم الاعتداء على المال ، وعلى الملكية، وان الهدف متها الحصول على الكسب المادي فقط بطرق غير مشروعة.
٢. انها جريمة ذات طابع ذهني تقوم على استخدام المحتال ذكاءه في ارتكابها من حيث القدرة على ايهام الضحية بالاسلوب الذي يقتنعه.
٣. انها جريمة تقوم على تغيير الحقيقة والواقع :حيث يتوجب ان تقوم وسائل الخداع التي يستخدمها المحتال على الكذب والتي تؤدي الى ايقاع الضحية في الغلط وتشويه الحقائق في ذهنه مما يحمله على القيام بالتصرف بتسليم ماله الى المحتال.
٤. انها من الجرائم التي تستلزم غالبا التخصص من قبل المحتال اي يزداد حذقا ومكرا مما يمكنه من الايقاع بضحاياه بيسر وسهولة.
٥. انها تنتشر في المناطق الحضارية والمزدهرة تجاريا واقتصاديا والمزدحمة بالسكان خاصة التي تنتشر فيها المعاملات التي تاخذ طابع السرعة والثقة عند التعامل بين الاطراف.(**العيسى،٢٠٠٦،انترنت: ٥**)

(المطلب الثاني) مصادر ومؤشرات الاحتيال في التامين

اولا:مصادر الاحتيال في شركات التامين : وينقسم الى مصادر داخلية وخارجية ،وكما مبين ادناه:

١. الاحتيال الداخلي وترتكب ضد شركات التامين من قبل مدير مجلس الادارة او عضو من العاملين او احدهما بالتآمر مع اخرين في داخل شركة التامين وخارجها(**MAS:2007:2**)
٢. احتيال حامل وثيقة التامين المؤمن له: الاحتيال ضد شركة التامين في شراء او تنفيذ منتج من قبل شخص او اشخاص بالتامر من خلال الحصول على تسديد او تغطية خاطئة.
٣. احتيال الوسطاء او كلاء التامين او المهن التامينية المساعدة: احتيال عن طريق وسطاء او وكلاء شركات التامين ضد شركة التامين او حاملي وثائق التامين او احتيال مسوي الخسائر من خلال تغيير الحقائق في تقارير تسوية الخسائر.

٤. احتيال الجهات التي تزود الخدمات التكميلية لوثائق التامين : كالاحتيال من قبل مراكز صيانة السيارات ، وكلاء السيارات ، المراكز والجهات الطبية كالمستشفيات ، والاطباء(IAIS Ibid:10-12) .

وسنقدم في المبحث العملي بعض الحالات الدراسية الواقعية فيما يخص احتيال بعض هذه المصادر من اجل خدمة اغراض البحث.

ثانيا: مؤشرات الاحتيال في التامين: ان فهم موشرات الاحتيال من خلال التامين هو امر في غاية الاهمية ولاينبغي ان تستخدم مؤشرات الاحتيال فقط دون الاستناد على الادلة والحقائق (Robert،2ooo Intrnet:1)

ان الشئ الاساسي للمؤشرات التي سيرد ذكرها هو تحديد المطالبات الاحتيالية المشتبه بها ومن ثم يمكن توجية قيمة المطالبات للحالات الاكثر استحقاقا ومن هذه المؤشرات على سبيل المثال لا الحصر:

١- ثراء مفاجئ او العيش بمستوى يفوق المستوى الذي يوفره الدخل،وذلك من قبل اعضاء مجلس الادارة او المدراء او العاملين.

٢- امتلاك مدراء رئيسيين او عاملين السلطة يرفضون او يعارضون مراجعة مستقلة لادائهم (IAIS ، Ibid :9).

٣- وجود علاقات لاعضاء مجلس الادارة والمدراء او العاملين ممن لهم مصلحة تجارية خارجية او علاقات لطيفة مع اطراف ثالثة ، ممايشكل تضارب مصالح .فمثلا ان القدر غير المتوازن للعمل او الاشكال الاخرى من" الدعم " قد تمنح لاطراف ثالثة تكون مقربة من المدراء او العاملين.

٤- فقدان كشوفات الحسابات او وجود عمليات غير معروفة.

٥- ارتفاع التكاليف دون وجود اي تفسير.(**زريقات : مصدر سابق :١٣**)

٦- عدم الكشف عن الحقائق . التمويه والتحريف .(**الخطيب، ٢٠٠٩، انترنت: ١**)

المبحث الثاني

خسائر واثار الاحتيال في شركات التامين والمجتمع

(المطلب الاول) تكاليف و خسائر الاحتيال في شركات التامين يكاد يكون من المستحيل تحديد قيمة الخسائر الناتجة بدقة عن سرقة مبلغ من المال من خلال الاحتيال في مجال

التأمين. تم تصميم الاحتيال في مجال التأمين بأشكال غير قابلة للكشف، على عكس الجرائم المرئية، مثل السرقة أو القتل.

ولاشك ان عدد حالات الاحتيال في مجال التأمين التي يتم الكشف عنها أقل بكثير من عدد الأفعال التي ترتكب فعلا. وأفضل ما يمكن القيام به هو تقديم تقدير للخسائر التي تعاني منها شركات التأمين بسبب الاحتيال في بعض الدول الاجنبية المختارة، وسيتم بيان ذلك من خلال:

اولا: الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة : يقدر التحالف ضد الاحتيال في مجال التأمين (**national white collar crime center ، intrnet 2008:3**) عام ٢٠٠٦ الخسارة نحو ٨٠ بليون دولار في الولايات المتحدة بسبب الاحتيال في من خلال التأمين.

ووفقا لتقديرات معهد معلومات التأمين Insurance Information Institute بلغ الاحتيال في مجال التأمين نحو ١٠% من تامين الممتلكات فضلا عن مصاريف تسوية الخسائر.

وتشير تقديرات جمعية الرعاية الصحية الوطنية لمكافحة الاحتيال National Health Care Anti-Fraud Association. أن ٣٪ من نفقات خدمات الرعاية الصحية في الولايات المتحدة من العمليات الاحتيالية ، بتكلفة قدرها حوالي ٥١ بليون دولار (**2011:1**،) **Wikipedia intrnet**

وفي المملكة المتحدة، تشير تقديرات مكتب الاحتيال في مجال التأمين إلى أن الخسارة الناجمة عن الاحتيال من خلال التأمين بلغ حوالي ١,٥بليون باون استرليني (٣,٠٨ بليون دولار)، مما تسبب في زيادة ٥٪ من أقساط التأمين.

ثانيا: كندا واستراليا :يقدر مكتب التأمين في كندا ان الاحتيال الناتج عن الإصابات الشخصية بلغ حوالي ٥٠٠ مليون دولاركندي سنويا. (**Wikipedia،ibad:1**)

و **يقدر مجلس التامين الاسترالي** ان كل دولا ر استرالي يتم دفعه من قبل شركة تامين فيما يتعلق بمطالبات الحرائق ، فان زيادة قدرها ثمانية دولارات تحدث في المال العام تخصص لصيانة الخدمات مثل الشرطة وفرق الاطفاء، والمحاكم ، كما تستخدم في تغطية خدمات اخلاء العاملين ، حيث ان موظفي مصنع تم تدميره ،على سبيل المثال ، يجبرون على الخروج من عملهم .

وتشير الارقام التي قدمها مجلس التامين الاسترالي ان الكلفة الحقيقية التي تقع على عاتق المجتمع يمكن ان تصل حتى ٩ مليارات دولار استرالي. **Insurance Council of Australia:1994:8)**

ان تزايد عدد شركات التامين الدولية يجعل الاحتيال مسالة مهمة يجب التعامل معها على المستوى العالمي .وهكذا فان الاحتيال يشكل اولوية بالنسبة للعديد من الجمعيات الدولية ولمشرفي التامين في العالم ،حيث يتم عقد مؤتمرات عدة للبحث بهذا الموضوع . (**Insurance Counsel of Australia ibad :12)** فضلا الى مجموعة من المعايير الاساسية التي تطلب فيها هيئات الاشراف من شركات التامين والوسطاء الالتزام بها لمنع عمليات الغش والاحتيال واكتشافها في حال وقوعها ومعالجتها وتتمثل بما يلي :- أ- التواصل مع انظمة تطبيق القانون والقائمين باعمال الاشراف ب- ان تتضمن التشريعات اعمال الغش والاحتيال لدى شركات التامين ج- يعاقب الغش والاحتيال في المطالبات باعتباره عملا جرميا د- ضمان معايير النزاهة لدى الوسطاء اثناء العمل هـ- وعند الكشف عن اعمال الغش والاحتيال ابلاغ السلطات المعنية فورا،وتوفير التدريب للملاكات العاملة لأكتشاف التزوير ومواجهته،وتبادل المعلومات بين شركات التامين من خلال انشاء قاعدة بيانات،والتعاون بين هيئات الاشراف الموجودة في البلدان الاخرى لمواجهة اعمال الغش والاحتيال.(**2003:65** ،) **IAIS**

واعترافا بتزايد تكلفة الاحتيال على شركات التامين والمجتمع ،تم في عام ١٩٩٢ انشاء مكتب جرائم التامين الوطني في الولايات المتحدة الامريكية ، وتتالف هذه الجهة من اكثر من ١٠٠٠ عضوا من شركات التامين.

ومن اجل دعم الشركات الاعضاء في محاربة احتيال التامين، يعمل المكتب كحلقة وصل بين الشركات العاملة في صناعة التامين وبين الهيئات الاتحادية والولايات والشرطة ، ومما لاشك فيه ان الانجاز الاكبر لهذا المكتب هو انشاؤه قاعدة بيانات احتيالات التامين التي تعرف باسم NICB EYEQ ™. **(زريقات، مصدر سابق: ٢٠-٢١)**

(المطلب الثاني) الآثار السلبية للاحتيال على شركات التامين والمجتمع تعد عمليات الاحتيال من المخاطر المالية التي تهدد شركات التامين وتترك الاثار السلبية عليها وعلى المجتمع بوجه عام **(زريقات ،مصدر سابق: ٢٢)**

اولا:الاثار السلبية على شركات التامين:

١- يسبب الاحتيال في شركات التامين الكثير من الخسائر المالية نتيجة قيامها بدفع التعويضات المستمرة لمطالبات تامينية لحوادث غير حقيقية ،وقد راينا في الصفحات السابقة خسائر الاحتيال من خلال التامين .

٢- الخسائر التي ستتكبدها شركات التامين في تعيين محاسبين ومدققين وخبراء اضافيين في كشف المبالغ والمطالبات الصحيحة وغير الصحيحة من اجل تقديم التقارير المطلوبة لمجالس الادارة.

٣- الخسائر التي ستتكبدها شركات التامين في تعيين مسوي الخسائر في تقدير الخسائر للحوادث التي تحصل للممتلكات نتيجة لحوادث الحريق المفتعلة على سبيل المثال فضلا الى التعويض نفسه،خاصة اذا عرفنا ان تكاليف تعيين هؤلاء مرتفعة مقارنة مع باقي المهن الاخرى.

٤- اهتزاز صورة شركات التامين امام المؤمن لهم غير المحتالين نتيجة اختراق المحتالين للشركة وانظمتها الامر الذي سيدفعهم في البحث عن شركات تامين اخرى.**(زريقات،مصدر سابق:٢٢)**

٥- اضطرار شركات التامين لرفع اسعار التامين على المؤمن لهم من الافراد او المؤسسات لتعويض الخسائر وزيادة نسبة الاحتياطات المالية الامر الذي يسبب خسارة بعض الزبائن نتيجة فقدان التنافسية القائمة على الأسعار(**intrnet :2 ، Burnham**) **2012**

٦- الخسائر التي ستتكبدها شركة التامين نتيجة التدريب المتواصل على كشف أنماط وصور الاحتيال الناتج عن طبيعة المحتالين أنفسهم الذي من يستخدمون جهود ذهنية متجددة في الاحتيال. .**(زريقات، مصدر سابق:١٣٢-١٣٥)**

ثانيا: اثار الاحتيال السلبية بوجه عام:

١- ارتفاع اسعار الخدمات التامينية في السوق المحلي ،اذ ان زيادة الخسائر التي تتكبدها شركات التامين سيضطرها الى رفع اسعار وثائق التامين ليس على المحتالين انفسهم وانما على الجميع ،الامر الذي سيؤدي الى حرمان الطبقات الفقيرة في المجتمع من

الحصول على الخدمات التامينية نتيجة لارتفاع اسعارها وبالتالي توسيع الفجوة مابين الفقراء والاغنياء.

٢- فقدان بعض الموظفين لوظائفهم نتيجة توقف شركات التامين من التعامل معهم نتيجة تورطهم في جرائم الاحتيال الامر الذي ينعكس سلبيا على باقي افراد اسرهم.

٣- الخسائر التي تتكبدها الدول في تعيين الخبراء وتدريبهم في المؤسسات القضائية والتنفيذية لمتابعة المحتالين وكشف الطرق الاحتيالية الجديدة.

٤- جرائم الاحتيال على شركات التامين تعمل على زيادة نسبة الجريمة ككل فجريمة الاحتيال من الجرائم المركبة التي يعمل من خلالها الجاني على ارتكاب بعض الجرائم الاخرى كالرشوة والتزوير وغيرها ،فضلا الى صعوبة كشف الكثير من هؤلاء المحتالين الامر الذي يعمل على زيادة تمادي هؤلاء المجرمين وتنوع اجرامهم نتيجة نجاحهم في تنفيذ الجريمة.

ان دور جريمة الاحتيال على شركات التامين ادى الى ازدياد مظاهر الفساد الاداري في بعض المؤسسات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص،فكثير من معاملات الاحتيال تحتاج لدعم بعض المستندات الحكومية فيضطر المحتال للجوء لبعض الموظفين ممن يتصف بنفس اخلاق المحتال الدنيئة في المساعدة بالحصول على بعض المستندات المزورة حسب الطلب او الرشوة.

كما ان دور جريمة الاحتيال على شركات التامين ادى الى تحويل بعض المهن والتخصصات ذات الطبيعة الانسانية الى مهن تلهث وراء المزيد من المكاسب المادية والمنافع الوظيفية على حساب اخلاق المهنة كمهنة الطب ،الامر الذي يعرض الافراد المؤمن لهم لايتزاز هؤلاء الاطباء في اجراء العديد من الفحوصات الطبية والمراجعات المتعددة وتناول الكثير من الادوية وذلك من اجل الحصول على مبالغ مالية اكبر من شركات التامين او تحقيق الرقي الوظيفي في مؤسساتهم نتيجة لتحقيق مايسمى بالهدف المالي، وهذا بالطبع يندرج على بعض المهن الاخرى كمهنة الصيدلة. **(زريقات: مصدر سابق:١٣٢-١٣٥)**

المبحث الثالث

الاحتيال في القانون العراقي والعوامل المؤثره على وقوعه

(المطلب الاول) الاحتيال في القانون العراقي لقد عالج المشرع العراقي تحت الفصل الخاص بالاحتيال جريمة الاحتيال في المادة (٤٥٦) من قانون العقوبات العراقي وحدد عناصر الاحتيال بالاتي:

أولا : استعمال طرق احتيالية أو اتخاذ اسم كاذب أو صفة غير صحيحة أو تقرير أمر كاذب إن المشرع العراقي ومن خلال نص المادة (٤٥٦) من قانون العقوبات العراقي ، نجد انه لم يورد تعريف محدد للطرق الاحتيالية ، ونجد إن ما ذهب إليه المشرع في العزوف عن تعريف الطرق الاحتيالية ولو من بعيد هو مسلك ايجابي فالطرق الاحتيالية التي يمكن أن تكون السلوك المجرم هنا هو ما يتعلق بأساليب الغش والخداع والتي هي عرضة إلى التغيير بين الحين والآخر .

ثانيا : تسلم أو نقل حيازة مال منقول مملوك لغير الجاني وبالرجوع إلى نص المادة (٤٥٦) عقوبات عراقي نجد أن المشرع قد أشار إلى ضرورة أن تؤدي طرق الاحتيال وما يعد من قبيل هذه الطرق للتوصل إلى تسلم المال المنقول والمملوك للغير من قبل الجاني أو نقل حيازته إليه وعليه فأن المال موضوع جريمة الاحتيال من وجهة المشرع العراقي لابد أن تتوافر فيه العناصر التالية:١ – **أن يكون المال من قبيل المنقولات : أ– أن يكون هذا المنقول ذا قيمة ب– أن يكون هذا المنقول مملوكا للغير ج– تسلم المال أو نقل حيازته**

ثالثا : العلاقة السببية بين تسلم المال أو نقل حيازته من جهة وبين الأفعال التي قام بها الجاني من جهة أخرى والعلاقة السببية لازمة في جريمة الاحتيال كما هو الحال في جميع الجرائم بين الفعل المكون للجريمة وبين النتيجة الجرمية التي تحققت وفقا للقواعد العامة ، ولهذا فأن المشرع العراقي قد نص في المادة (٤٥٦) على انه ((من توصل إلى تسلم أو نقل حيازة مال منقول.....بأحد الوسائل التالية ...)) ولهذا فان المشرع العراقي يشترط أن يتم التسليم أو نقل الحيازة من المجني عليه إلى الجاني بناءا على الطرق الاحتيالية التي عول عليها الجاني في خداع المجني عليه و لتمام التسليم أو نقل الحيازة إليه .(عبد الكاظم، انترنت : ٣٢٠ –٣٢١)

العقوبة : أورد المشرع العراقي في المادة (٤٥٦/ عقوبات (عبارة (يعاقب بالحبس) بشكل مطلق وهذا يعني أن العقوبة تتراوح بين سلب الحرية لمدة أكثر من ثلاثة اشهر إلى (٥سنوات) و أمر تقديرها بين الحدين متروك لقاضي الموضوع . وقد نصت الفقرة (٢) من (م/ ٣٩٩) من قانون العقوبات الاتحادي الإماراتي على ظرف مشدد في جريمة النصب وهو إذا ما كان محل الجريمة مالا أو سندا للدولة أو لأحدى الجهات التي ورد ذكرها في المادة (٥/عقوبات) ومنها الوزارات والدوائر الحكومية الخ ..والحكمة هنا من تشديد العقوبة في مثل هذه الحالات هي الحفاظ على أموال تلك الجهات. قد قرر المشرع الاماراتي للشروع في جريمة الاحتيال عقوبة الحبس مدة لا تجاوز سنتين أو الغرامة التي لا تزيد على (20)ألف درهم . وفضلا عن ذلك فللقاضي الحق في تشديد عقوبة الاحتيال في حالة المتهم العائد والحكم عليه بالحبس مدة سنة فأكثر ، فقد أجاز له المشرع أن يحكم بوضع الجاني تحت مراقبة الشرطة مدة لا تزيد على سنتين ولا تتجاوز مدة العقوبة المحكوم بها ، ويجب أن يبين في الحكم يوم بدء المراقبة.(**الربيعي،٢٠٠٨،انترنت: ٥-٦**)

(المطلب الثاني) العوامل الدافعة النفسية والتنظيمية التي تؤثر على وقوع الاحتيال في المجتمع العراقي يعد العراق بيئة مناسبة لمثل هذه العمليات سيما بعد ٢٠٠٣ وماشهده العراق من تدهور في الوضع الامني وعدم فاعلية الرقابة التي تحكم نشاط الانظمة المالية ،لاشك ان ذلك يساعد على القيام بعمليات الاحتيال ، وللتعرف على ابرز العوامل المؤثرة لوقوع هذه العمليات على اراضيه يمكن النظر الى العوامل الدافعة النفسية والبيئة التنظيمية لواقع المجتمع العراقي، ويمكن الوقوف على ماتقدم وفق البيان الاتي:

اولا :العوامل النفسية الدافعة على الاحتيال في العراق: يعتبر الوضع المعاشي المتدني (المنخفض) وعدم الامانة عند بعض افراد المجتمع العراقي من البواعث الاساسية التي تؤثر على وقوع الاحتيال ،ويمكن تلخيص ذلك بالاتي :

١. **الدافع الاقتصادي** الحاجة او الربح المالي هي اكثر الدوافع شيوعا بالنسبة للآحتيال وغالبا يشتكي الاشخاص المتهمين بالاحتيال من وجود مشاكل مالية بحيث لاتوجد لديهم موارد شرعية.

ويلاحظ بعد احداث ٢٠٠٣ تزايد حجم البطالة بشكل كبير كما تكشف نسب البطالة في الجدول (١) وهذه النسب تشير الى تزايد العاطلين عن العمل وخاصة في السنتين ٢٠٠٦ -٢٠٠٧

واجبرت العديد منهم بالقبول بأية فرصة للعمل حتى ولو كانت باجور متدنية وهذا ماخلق اثارا اجتماعية تمثلت بزيادة حالات الاحتيال للحصول على الاموال .

الجدول(١) معدل البطالة في العراق ٢٠٠٣ـ ٢٠٠٧

السنة	المعدل العام للبطالة	ذكور	اناث
٢٠٠٣	%٢٨,١	%٣٠,٢	%١٦
٢٠٠٤	%٣١	% ٢٣,٦	%٦,٥٣
٢٠٠٥	%٣٧,٩	%١٩,٢	%١٤,١
٢٠٠٦	%٥٢	%٣٨,١	%١٨,٣
٢٠٠٧	%٦٢	%٤٨,١	%١٨,٥

المصدر :وزارة التخطيط–الجهاز المركزي للأحصاء –شعبة الارقام القياسية

٢. **الطمع وعدم الامانة** يرتكب الاشخاص من اصحاب السلطة والنفوذ غالبا الاحتيال بدافع الطمع. ونرى ان النزاهة والوازع الديني المرتبطة بنفسية الفرد لها تاثير كبير في وقوع الاحتيال وكم من افراد مستويات دخولهم منخفضة جدا ولكن مخافة الله وكذلك ولائهم للمنظمة هي التي تمنعهم من ارتكاب هذه العمليات.

٣. **الاعتبار والمكانة** قد يشعر بعض الاشخاص انهم يستحقون مكانة اكبر .وغالبا يقوم هؤلاء الاشخاص بدافع الغضب او الكبرياء ويؤمنون بانهم اعلى من الاخرين وانهم اذكياء وعنيفين الى درجة ارباك الاخرين ويستطيعون ارتكاب الاحتيال دون ان يتم كشفهم.

ثانيا: العوامل التنظيمية البيئية يلعب الجو التنظيمي والوعي دورا اساسيا في عملية ارتكاب الاحتيال ولاشك ان الفرصة المتاحة وغياب الرقابة سيما بعد احداث ٢٠٠٣، فضلا عن نقص الحوافز بمثابة العناصر التي تشكل اساس ارتكاب الاحتيال، بشكل عام ومن الممكن ان تاخذ الاشكال الاتية:

١. عندما تكون الادارة غير مدركة للخطر،او مندفعة ومتشددة او تسئ معاملة الموظفين او تحكم على الاداء بناء على النتائج المتحققة في فترة قصيرة ،فان الاستياء والسخط الذي يتكون عند الموظف من المحتمل ان يؤدي الى ارتكاب الاحتيال. فضلا الى ذلك عندما تكون الاجراءات غير واضحة و غياب الرقابة الداخلية المناسبة،او مساءلة غير وافية في حالات الاحتيال السابقة.

٢. نقص الشفافية في نظم المكافآت و الاجر المنخفض الذي لايتناسب مع موقع الموظف ..على سبيل المثال عادة ما يبرر الموظف المتهم بالاحتيال تصرفاته بانها ترجع الى الاجر المنخفض وان هذا مايفعله الكل فيحق له ايضا فعل ذلك.**(ASOSAI : 14)**

المبحث الرابع الاطار العملي

العوامل المؤثرة على اكتشاف الاحتيال في شركات التامين

(المطلب الاول) تحليل نتائج البيانات وعينة الدراسة

اولا تحليل خصائص عينة الدراسة : اشتملت الاستبانة على جزاين رئيسين ،تضمن الجزء الاول معلومات شخصية من خلال ثلاثة متغيرات يوضحها الجدول (٢) ،اما الجزء الثاني فقد اشتمل على مجموعة من الاسئلة الخاصة بابعاد الدراسة، حيث بلغ عددها ١٦ سؤالا ، وفيما يلي تحليل خصائص عينة الدراسة:

١) التخصص العلمي :يشير الجدول رقم (٢) الى ان التخصص العلمي لاغلبية افراد عينة الدراسة هو التامين ، حيث شكل التكرار النسبي(0.5) من افراد عينة الدراسة لهذا التخصص ، وبالتالي يتمتع افراد العينة بمستوى مناسب من التاهيل العلمي للاجابة على اسئلة الاستبانة.

٢) الجنس : حيث يشير الجدول رقم (٢) الى ان نسبة (0.4) تعود للآناث ، وهذا يعني ان اغلبية افراد عينة الدراسة التي نسبتها (0.6) تعود للذكور ، ويعزى السبب الى صعوبة العمل الميداني الذي يقوم بادائه العاملين.

٣) سنوات الخبرة :في مجال التامين:يبين الجدول رقم (٢) عدد سنولت الخبرة لافراد العينة ،حيث ان (0.4) من العاملين خبرتهم العملية (٣١) فاكثر ،الامر الذي يدل على انهم من اصحاب الخبرة الطويلة ،كما ان لهم القدرة الكافية لفهم طبيعة المهام الموكلة اليهم ،وهذا مفيد في الاجابة على اسئلة الجزء الثاني من الاستبانة.

جدول (٢) خصائص عينة الدراسة

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
التخصص	التامين	10	0.5
	الادارة	8	0.4
	القانون	2	0.1
	المجموع	20	
الجنس	ذكور	12	0.6
	اناث	8	0.4
		20	
مدة الخدمة	1-10	4	0.2

	11-20	4	0.2
	21-30	4	0.2
	31 فاكثر	8	0.4
	المجموع	20	

المصدر: من اعداد الباحثة

ثانيا: التطوير والبناء الكمي لفقرات البحث

تعكس هذه الفقرة الانتقال من واقع إثبات البنية المفاهيمية لفقرات البحث إلى إثبات البنية التجريبية لها، وهي مرحلة جداً مهمة ومقيدة بخطوات علمية تدور جميعها حول اختبار مصداقية وثبات (Validity and Reliability) أدوات قياس البحث. ويقصد بالصدق القابلية على القياس الدقيق والموثوق للبناء المراد قياسه، أي المدى الذي تمثل فيه أداة القياس الخصائص التي تكون موجودة في الظاهرة قيد الدراسة والتحقيق. ولا يمكن القول بأن المقياس ذو صدق إلا من خلال تحقق وجود الصدق البنائي الاستكشافي (Exploratory construction validity): ويعني استكشاف صحة الهيكل النظري المفترض للمقياس، أي التطابق ما بين الهيكل النظري والهيكل المختبر للمقياس.

والآتي توضيح مفاهيمي له:-

الصدق البنائي الاستكشافي لأداة القياس:

يعتمد الصدق البنائي الاستكشافي على أسلوب التحليل العاملي الاستكشافي (EFA) الذي يتمثل غرضه الأساس بتلخيص وتقليل المتغيرات المتعددة في عدد أقل من المتغيرات بحيث يطلق عليها عوامل (Factors) إذ يكون لكل عامل من هذه العوامل بعض أو كل من هذه المتغيرات (Costello & Osborne,2005). والتحليل العاملي الاستكشافي يعطي الفقرات الحرية في الارتباط بالعامل الذي يتلائم ويتفق معها بحيث لا يعتمد على البناء الافتراضي للدراسات السابقة بخصوص هيكل المقاييس. وفي الدراسة الحالية سيعتمد على التحليل العاملي الاستكشافي باستخدام برنامج (SPSS, V.19) من أجل اختبار مقياس **(اكتشاف الاحتيال)** وذلك من أجل الاستكشاف الصريح للأبعاد التي تنطوي تحت هذه المقاييس، لذلك سيستخدم التحليل العاملي الاستكشافي لكي يساعد على تحديد الأبعاد التي يشملها المقياس وكذلك تحديد الفقرات التي لا ترتبط مع بنية المقياس والتي يتوجب أبعادها من

المقياس. ومن خلال اعتماد خمسة معايير ينبغي توافرها في نتيجة هذا التحليل وهي (Hair et al.,1998; Field, 2005):

١) كفاية العينة ووجود علاقات الارتباط بين المتغيرات.
٢) إنَّ النسبة المئوية التراكمية للتباين المفسر تعطي دلالة أكبر عندما تزيد عن (0.60).
٣) إنَّ لا تقل قيمة الجذر الكامن (Eigen Value) عن الواحد الصحيح.
٤) زيادة تشبعات الفقرات (Loading) عن (0.30) حتى تكون ذات دلالة إحصائية.
٥) الفقرات الجيدة ستحصل على تشبعات عابرة على العوامل الأخرى منخفضة (Cross-loading) (أقل من 0.30).

ويتطلب الاستكشاف الصريح للأبعاد التي تنطوي تحت مقياس أبعاد كشف الاحتيال الذي يتكون من (20) فقرة إلى استخدام أسلوب التحليل العاملي الاستكشافي (EFA) بغية تحديد الفقرات الصالحة التي ستنطوي تحت هذا المقياس وما هو البعد الذي تنتمي إليه وكذلك تستبعد الفقرات التي لا تحقق الاعتبار الرابع والخامس من المعايير المذكورة أعلاه.

أ. كفاية العينة ووجود علاقات الارتباط بين المتغيرات:

إنَّ شرط كفاية عينة الدراسة (Sampling Adequacy) من أهم الشروط الضرورية الواجب توفرها لاستخدام التحليل العاملي الاستكشافي. وللتحقق من هذا الشرط فإن الباحثين أوصوا باستخدام مقياس كايسر – ماير – اولكين (KMO) (The Kaiser-Meyer-Olkin Measure) الذي يعدُّ أحد الخطوات المهمة في هذا التحليل. وتتراوح إحصائية (KMO) بين (0-1). والقيمة (0) تؤشر بان مجموع الارتباطات الجزئية أكبر من مجموع الارتباطات الكلية وهذا يبين بان نموذج الارتباط يكون منتشر (وهنا يكون استخدام التحليل العاملي الاستكشافي غير ملائم). أما إذا كانت القيمة تقترب من (1) فأن هذا يؤشر بأن نموذج الارتباطات متواثق والتحليل العاملي سيكون ذو مصداقية ويوصي (Kaiser,1974) بأن القيم المقبولة تكون أكبر من (0.50) والقيم التي تكون أدنى من هذه القيمة يعني بأن على الباحث أما أنَّ يجمع بيانات أكثر (زيادة حجم العينة) أو يعيد التفكير بالمتغيرات المتضمنة في المقياس (Field, 2005).

وهنالك شرط آخر ضروري لاختبار التحليل العاملي الاستكشافي يتمثل بوجود علاقات الارتباط بين فقرات المقياس، وحتى يمكن التحقق من وجود علاقات ارتباط بين جميع الفقرات فان ذلك يستلزم استخدام اختبار يطلق عليه اختبار بارتليت (Bartlett) الذي يختبر فرضية

العدم (Null Hypothesis) والتي تشير بان مصفوفة الارتباط هي مصفوفة وحدة (Identity Matrix)، وإذا مصفوفة الارتباط كانت مصفوفة وحدة فان هذا يعني بان كل معاملات الارتباط تساوي صفر، لذلك نحن نريد هذا الاختبار يكون معنوي. واختبار المعنوية سوف يخبرنا بأن مصفوفة الارتباط هي ليست مصفوفة وحدة. وكما يظهر في الجدول فأن اختبار (Bartlett) يشير إلى وجود المعنوية. وكما هو ظاهر في الجدول (3). الجدول (٣)

اختبار (KMO) و(Bartlett) لأبعاد كشف الاحتيال

KMO and Bartlett's Test

Kaiser-Meyer-Olkin Measure of Sampling Adequacy.		.959
Bartlett's Test of Sphericity	Approx. Chi-Square	7614.172
	df	435
	Sig.	.000

المصدر: من اعداد الباحثة

والنتائج أعلاه تؤكد التحقق من المعيار الأول الضروري من معايير اختبار التحليل العاملي الاستكشافي (EFA).

أ- طريقة المكونات الأساسية **Principal components**

يتطلب التحقق من المعايير الأربعة المتبقية أعلاه استخدام طريقة المكونات الأساسية (**Principal components**) التي تساعد أيضاً في التحقق من صدق العبارات ومن عدد الأبعاد الكامنة للمقياس. ويوضح الجدول (٤) نتائج التحليل العاملي وفق طريقة المكونات الأساسية التي تعدُّ أكثر طرق التحليل العاملي من حيث الدقة وشيوع الاستخدام.

الجدول (4)

نتائج التحليل العاملي لمقياس كشف الاحتيال

عبـــارات المقيـــاس	العامل الأول	العامل الثاني	العامل الثالث	العامل الرابع
أ- العامل الأول: كفاءة العاملين في كشف الاحتيال				
١. التوظيف بحسب الكفاءة العلمية والعملية	.820			
٢. عندما يكون هناك تناسب بين راتب الموظف و حجم المسؤولية المنوطة له	.891			
٣. عندما يتقاضى الموظف الذي يكشف عن الاحتيال مكافأة مادية مجزية	.863			
٤. عند استخدام ديوان الرقابة على التامين برامج خاصة للتدقيق على السجلات	.915			
ب- العامل الثاني: معوقات كشف الاحتيال				

عبـــارات المقيـــاس	العامل الأول	العامل الثاني	العامل الثالث	العامل الرابع
١. عدم كشف الشخص المحتال بين شركات التامين وفي الصحف المحلية		.909		
٢. ضعف الوازع الديني لدى بعض العاملين في شركات التامين		.866		
٣. التراخي في معاقبة الشخص الذي ثبت أدانته بارتكاب الاحتيال في التامين		.885		
٤. تواطأ العاملين في شركات التامين مع مرتكبي الاحتيال		.885		
ج- العامل الثالث: الدورات التدريبية للعاملين				
١. كفاية الدورات التدريبية لموظفي شركات التامين			.938	
٢. في حالة تركيز محتوى التدريب على الأساليب الحديثة في الاحتيال وطرق الكشف عنها			.657	
٣. في حالة إخضاع برامج التدريب إلى التقييم والتطوير بشكل دوري			.921	
٤. كفاءة الكوادر القائمة على عملية التدريب			.818	
د- العامل الرابع: كفاءة الكادر الرقابي والإجراءات التنفيذية				
١. عند وجود مكاتب متخصصة في مكافحة الاحتيال من خلال التامين				.826
٢. توفر العدد الكافي من العاملين في ديوان الرقابة من ذوي الخبرة والاختصاص				.876
٣. عند كفاية الإجراءات العقابية للحد من جريمة الاحتيال				.906
٤. عندما تغطي التشريعات القانونية صور واساليب الاحتيال				.787
الجذر الكامن:	**3.489**	**3.545**	**3.334**	**3.394**
النسبة المئوية للتباين المفسر %	**87.229**	**88.616**	**83.344**	**84.856**
النسبة المئوية التراكمية للتباين %	**87.229**	**88.616**	**83.344**	**84.856**

المصدر: من اعداد الباحثة

وفي ضوء ما تقدم أصبح من الممكن القول بأن مقاييس كشف الاحتيال تتمتع بصدق البناء الاستكشافي ولكن هذه النتيجة أولية وهي بحاجة الى التأكيد وذلك يتحقق من خلال اختبار الصدق البنائي ألتوكيدي الذي سيوضح في الفقرة اللاحقة.

ثالثا: الوصف الإحصائي: عرض وتحليل نتائج البحث

تناول هذه الفقرة قضية العرض الإحصائي لنتائج البحث التطبيقية مع تحليل وتفسير هذه النتائج. وتتضمن عرض العوامل المؤثرة على اكتشاف الاحتيال في شركة التأمين. وشملت كل الجوانب عرض للمتوسطات الحسابية لفقرات المقياس وانحرافاتها المعيارية ومستوى الإجابة والأهمية النسبية.

وحددت الدراسة مستوى الإجابات في ضوء المتوسطات الحسابية من خلال تحديد انتمائها لأي فئة. ولأن مقياس الدراسة يعتمد على مقياس ليكرت الخماسي وتدرجه فإن هنالك خمس فئات تنتمي لها المتوسطات الحسابية. وتحدد الفئة من خلال إيجاد طول المدى (5-1=

4)، ومن ثم قسمة المدى على عدد الفئات (5) (5/4= 0.80). وبعد ذلك يضاف (0.80) إلى الحد الأدنى للمقياس (1) أو يطرح من الحد الأعلى للمقياس (5)، وتكون الفئات كالآتي:

1) 1 – 1.80: منخفض جداً
2) 1.81 – 2.60: منخفض
3) 2.61 – 3.40: معتدل
4) 3.41 – 4.20: مرتفع
5) 4.21 – 5.0: مرتفع جداً

العوامل المؤثرة على اكتشاف الاحتيال في شركة التأمين

أولاً: كفاءة العاملين في اكتشاف الاحتيال

يظهر الجدول (٥) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى الإجابة والأهمية النسبية لإجابات عينة البحث اتجاه بعد كفاءة العاملين. إذ يلحظ في هذا الجدول بأن الفقرة (١) الخاصة (التوظيف بحسب الكفاءة العلمية والعلمية) قد حصلت على أعلى المتوسطات الحسابية فقد بلغ (4.50) وبانحراف معياري (0.51) يبين تناسق وتناغم إجابات عينة البحث اتجاه هذه الفقرة، وضمن مستوى إجابة "مرتفع جداً". في حين حصلت الفقرة (٢) الخاصة (عندما يكون هناك تناسب بين راتب الموظف و حجم المسؤولية المنوطة له) على أدنى المتوسطات الحسابية بلغ (3.50) وبانحراف معياري بلغ (1.23) يبين انسجام إجابات الأفراد عينة البحث وضمن مستوى إجابة "مرتفع".

ووفقاً لما تقدم، فان المعدل العام لبعد كفاءة العاملين في اكتشاف الاحتيال بلغ (3.97) وبانحراف معياري عام بلغ (0.95). وقد حصل هذا البعد على مستوى إجابة "مرتفع" وكانت الأهمية النسبية لهذا البعد مقارنة مع الأبعاد الأخرى لمتغيرات البحث في التسلسل (٣).

الجدول (٥) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى الإجابة والأهمية النسبية لمتغير كفاءة العاملين (n=20)

ت	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الإجابة	الأهمية النسبية
١	التوظيف بحسب الكفاءة العلمية والعلمية	4.50	0.51	مرتفع جداً	1
٢	عندما يكون هناك تناسب بين راتب الموظف و حجم المسؤولية المنوطة له	3.50	1.23	مرتفع	4
٣	عندما يتقاضى الموظف الذي يكشف عن الاحتيال مكافأة مادية مجزية	4.15	0.98	مرتفع	2
٤	عند استخدام ديوان الرقابة على التامين برامج خاصة للتدقيق على السجلات	3.75	1.11	مرتفع	3
	المعدل العام	3.97	0.95	مرتفع	

المصدر: من اعداد الباحثة

اتضح من النتائج أعلاه إن الأفراد عينة البحث لديهم القدرة والكفاءة على اكتشاف حالات الاحتيال من خلال المعرفة والخبرة والمهارة التي يتمتعون بها، فضلاً عن دعم الإدارة العليا لهم عن طريق الدعم المادي والمعنويوكل ذلك يشجعهم على تقديم كل ما لديهم لاكتشاف حالات الاحتيال .

ثانياً: معوقات الكشف عن الاحتيال

يظهر الجدول (٦) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى الإجابة والأهمية النسبية لإجابات عينة البحث اتجاه بعد معوقات الكشف عن الاحتيال. إذ يلحظ في هذا الجدول بأن الفقرة (٤) الخاصة (تواطئ العاملين في شركات التامين مع مرتكبي الاحتيال) قد حصلت على أعلى المتوسطات الحسابية فقد بلغ (4.50) وبانحراف معياري (0.68) يبين تناسق وتناغم إجابات عينة البحث اتجاه هذه الفقرة، وضمن مستوى إجابة "مرتفع جداً". في حين حصلت الفقرة (١) الخاصة (عدم كشف الشخص المحتال بين شركات التامين وفي الصحف المحلية) على أدنى المتوسطات الحسابية بلغ (3.85) وبانحراف معياري بلغ (0.93) يبين انسجام إجابات الأفراد عينة البحث وضمن مستوى إجابة "مرتفع".

ووفقاً لما تقدم، فان المعدل العام لبعد معوقات الكشف عن الاحتيال بلغ (4.16) وبانحراف معياري عام بلغ (0.86). وقد حصل هذا البعد على مستوى إجابة "مرتفع" وكانت الأهمية النسبية لهذا البعد مقارنة مع الأبعاد الأخرى لمتغيرات البحث في التسلسل (٢).

الجدول (٦) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى الإجابة والأهمية النسبية لبعد معوقات الكشف عن الاحتيال (n=20)

ت	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الإجابة	الأهمية النسبية
١	عدم كشف الشخص المحتال بين شركات التامين وفي الصحف المحلية	3.85	0.93	مرتفع	4
٢	ضعف الوازع الديني لدى بعض العاملين في شركات التامين	4.05	0.82	مرتفع	3
٣	التراخي في معاقبة الشخص الذي ثبت أدانته بارتكاب الاحتيال في التامين	4.25	1.02	مرتفع جداً	2
٤	تواطئ العاملين في شركات التامين مع مرتكبي الاحتيال	4.50	0.68	مرتفع جداً	1
	المعدل العام	4.16	0.86	مرتفع	

المصدر: من اعداد الباحثة

يتضح من النتائج أعلاه، إن الإفراد عينة البحث يدركون إن أي خلل أو ضعف في استخدام الإجراءات الرادعة في حق مرتكبي الاحتيال يؤدي إلى نتائج سلبية على مستوى شركات

التأمين، وبالتالي ان أي تواطأ يحدث بين العاملين في شركات التأمين ومرتكبي الاحتيال، يصعب على الجهات المعنية الكشف عن الاحتيال.

ثالثاً: الدورات التدريبية للعاملين

يظهر الجدول (٧) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى الإجابة والأهمية النسبية لإجابات عينة البحث اتجاه بعد الدورات التدريبية للعاملين. إذ يلحظ في هذا الجدول بأن الفقرة (٤) الخاصة (كفاءة الكوادر القائمة على عملية التدريب) قد حصلت على أعلى المتوسطات الحسابية فقد بلغ (4.40) وبانحراف معياري (0.50) يبين تناسق وتناغم إجابات عينة البحث اتجاه هذه الفقرة، وضمن مستوى إجابة "مرتفع جداً". في حين حصلت الفقرة (٢) الخاصة (في حالة تركيز محتوى التدريب على الأساليب الحديثة في الاحتيال وطرق الكشف عنها) على أدنى المتوسطات الحسابية بلغ (4.15) وبانحراف معياري بلغ (0.67) يبين انسجام إجابات الأفراد عينة البحث وضمن مستوى إجابة "مرتفع".

ووفقاً لما تقدم، فان المعدل العام لبعد الدورات التدريبية للعاملين بلغ (4.25) وبانحراف معياري عام بلغ (0.64). وقد حصل هذا البعد على مستوى إجابة "مرتفع جداً" وكانت الأهمية النسبية لهذا البعد مقارنة مع الأبعاد الأخرى لمتغيرات البحث في التسلسل (١).

الجدول (٧) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى الإجابة والأهمية النسبية لبعد الدورات التدريبية للعاملين (n=20)

ت	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الإجابة	الأهمية النسبية
١	كفاية الدورات التدريبية لموظفي شركات التامين	4.25	0.71	مرتفع جداً	2
٢	في حالة تركيز محتوى التدريب على الأساليب الحديثة في الاحتيال وطرق الكشف عنها	4.15	0.67	مرتفع	4
٣	في حالة إخضاع برامج التدريب إلى التقييم والتطوير بشكل دوري	4.20	0.69	مرتفع	3
٤	كفاءة الكوادر القائمة على عملية التدريب	4.40	0.50	مرتفع جداً	1
	المعدل العام	4.25	0.64	مرتفع جداً	

المصدر: من اعداد الباحثة

يتضح من النتائج أعلاه أن الإدارة العليا في الشركة تستخدم برامج تدريبية وبشكل مستمر لتطوير الكادر الوظيفي لها من خلال الدورات وورش العمل في مجال الاختصاص والعمل والأساليب والتقنيات الحديثة لتدريبهم عليها لكشف حالات الاحتيال.

رابعاً: كفاءة الكادر الرقابي والإجراءات التنفيذية

يظهر الجدول (٨) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى الإجابة والأهمية النسبية لإجابات عينة البحث اتجاه بعد كفاءة الكادر الرقابي. إذ يلحظ في هذا الجدول بأن الفقرة (٤) الخاصة (عندما تغطي التشريعات القانونية صور و اساليب الاحتيال) قد حصلت

على أعلى المتوسطات الحسابية فقد بلغ (4.30) وبانحراف معياري (0.73) يبين تناسق وتناغم إجابات عينة البحث اتجاه هذه الفقرة، وضمن مستوى إجابة "مرتفع جداً". في حين حصلت الفقرة (١) الخاصة (عند وجود مكاتب متخصصة في مكافحة الاحتيال من خلال التامين) على أدنى المتوسطات الحسابية بلغ (3.45) وبانحراف معياري بلغ (0.82) يبين انسجام إجابات الأفراد عينة البحث وضمن مستوى إجابة "مرتفع".

ووفقاً لما تقدم، فان المعدل العام لبعد كفاءة الكادر الرقابي بلغ (3.85) وبانحراف معياري عام بلغ (0.78). وقد حصل هذا البعد على مستوى إجابة "مرتفع" وكانت الأهمية النسبية لهذا البعد مقارنة مع الأبعاد الأخرى لمتغيرات البحث في التسلسل (٤).

الجدول (٨) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى الإجابة والأهمية النسبية لبعد كفاءة الكادر الرقابي (n=20)

ت	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الإجابة	الأهمية النسبية
١	عند وجود مكاتب متخصصة في مكافحة الاحتيال من خلال التامين	3.45	0.82	مرتفع جداً	4
٢	توفر العدد الكافي من العاملين في ديوان الرقابة من ذوي الخبرة والاختصاص	3.85	0.74	مرتفع	2
٣	عند كفاية الإجراءات العقابية للحد من جريمة الاحتيال	3.80	0.83	مرتفع	3
٤	عندما تغطي التشريعات القانونية صور واساليب الاحتيال	4.30	0.73	مرتفع جداً	1
	المعدل العام	3.85	0.78	مرتفع	

المصدر: من اعداد الباحثة

يتضح من نتائج الجدول أعلاه إن الأفراد عينة البحث لديهم وعي عالي باستخدام الإجراءات الرقابية والتفتيشية من خلال امتلاكهم واستخدامهم الصور والأساليب المنصوص عليها بشكل موسع في كشف الاحتيال ووجود لجان متخصصة لذلك في شركات التأمين.

وفي ضوء العرض السابق بخصوص الوصف الإحصائي لمتغيرات البحث يمكن القول بأن جميع مستويات الأبعاد كانت بين المرتفعة والمرتفعة جداً. ويمكن أنَّ نلخص مستويات هذه الأبعاد في ضوء الجدول الآتي:

الجدول (٩)
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الإجابة والأهمية النسبية لمتغيرات البحث (n=20)

البعد الرئيسي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الإجابة	الأهمية النسبية
١.كفاءة العاملين	3.97	0.95	مرتفع	الثالث
٢.معوقات الكشف عن الاحتيال	4.16	0.86	مرتفع	الثاني
٣.الدورات التدريبية للعاملين	4.25	0.64	مرتفع جدا	الاول
٤.كفاءة الكادر الرقابي	3.85	0.78	مرتفع	الرابع

المصدر: من اعداد الباحثة

ويلاحظ من خلال بيانات الجدول أعلاه بأن بعد تأثير العوامل المرتبطة بالدورات التدريبية للعاملين في شركات التامين ودرجة اكتشاف الاحتيال التأميني حصلت على المرتبة الأولى بدرجة الأهمية النسبية حسب إجابات عينة البحث أما أقل بعد فقد كان من نصيب العوامل المؤثرة على كفاءة الكادر الرقابي والإجراءات التنفيذية في الكشف عن الاحتيال في التامين. والشكل (1) يوضح المتوسطات الحسابية لكل متغير من متغيرات البحث.

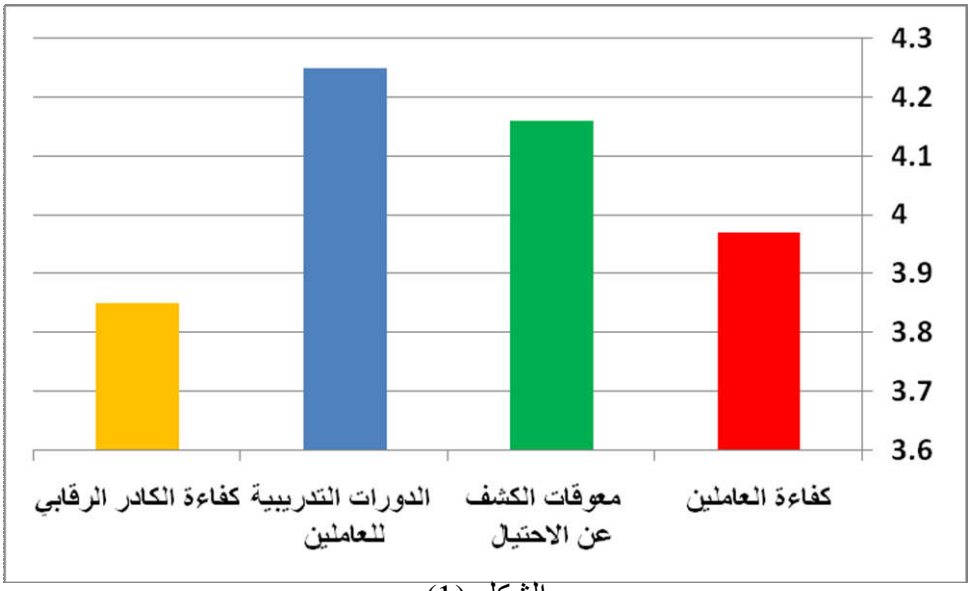

الشكل (1)
ترتيب الأبعاد على وفق الأوساط الحسابية
(الشكل من اعداد الباحثة)

ثالثاً: اختبار قوة أبعاد البحث

استخدم في اختبار قوة أبعاد البحث معامل ارتباط بيرسون (Pearson)، ويمكن توضيح ذلك في الجدول (١٠)، وهذه الفقرة استخدمت لغرضين، الأول يتعلق بالتحقق من قوة نموذج الدراسة من خلال الاستدلال على وجود ارتباط خطي بين المتغيرات، إما الغرض الثاني فيخص تقديم دعم أولي (Initial Support) لأهمية أبعاد البحث ، فقد أشارت اغلب معاملات الارتباط إلى وجود علاقة معنوية بين متغيرات الدراسة. وهذا ما يدعم صحة فرضية البحث.

الجدول (١٠)مصفوفة علاقات الارتباط بين أبعاد البحث

Correlations

		A	B	C	D
A	Pearson Correlation	1			
	Sig. (2-tailed)				
	N	20			

B	Pearson Correlation	.991**	1		
	Sig. (2-tailed)	.009			
	N	20	20		
C	Pearson Correlation	.941	.952*	1	
	Sig. (2-tailed)	.059	.048		
	N	20	20	20	
D	Pearson Correlation	.935	.971*	.963*	1
	Sig. (2-tailed)	.065	.029	.037	
	N	20	20	20	20

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

(المصدر: من اعداد الباحثة)

يتضح من الجدول أعلاه علاقات الارتباط بين متغيرات البحث وجميع هذه العلاقات معنوية عند مستوى (5% 1، 1%)، وهذا يدل على قوة تماسك وتلازم أبعاد البحث.

(المطلب الثاني) مقارنة بين الاستبيان والمقابلات الشخصية

يهدف هذا الجانب الى الوقوف على نقاط الضعف في الكشف عن الاحتيال من خلال اجراء المقارنة بين الاستبيان والمقابلات الشفهية مع بعض الخبراء والوسطاء ولجان تسوية التعويضات الحاليين والمتقاعدين في شركة التامين الوطنية ذوي الشخصيات الفنية والادارية والعلمية ذات الخبرة ، وتضمنت المقابلات ستة اسئلة والبعض منها حصلت على اعلى نسبة تاثير في الاستبيان وتم استقصاء بعض الحالات الواقعية للأحتيال التي تم الكشف عنها في بعض انواع التامين خلال المدة ٢٠٠٠ -٢٠١٠.

س١- هل تطبق الشركة نظام المكافات في حال اكتشاف الاحتيال؟

الاجابة	الملاحظات
نعم	تمنح مكافاة منخفضة جدا ولاتتجاوز ١٠%

يتبين ان الشركة تمنح الدعم المادي ولكن بنسبة قليلة جدا ولاتشجع على زيادة كفاءة العامل على اكتشاف الاحتيال وعند المقارنة مع الاستبيان تتفق الاجابات مع محور كفاءة العاملين الفقرة ١-٣ وكانت الاهمية النسبية لهذه الابعاد في التسلسل (٢-١) على التوالي مقارنة بباقي المجموعة.

س٢- هل هناك معوقات يواجهها الموظف في الكشف عن الاحتيال؟

الاجابة	الملاحظات
نعم	عندما يكون هناك تواطئ بين الموظف الداخلي والمحتال

يتضح من الاجابات ان التعاون بين الشخص المحتال والموظف يبقى عائقا امام اكتشاف الاحتيال ،ولاشك تنفذ هذه العمليات دون كشف بسبب توجه المحتال من قبل شخص ذو دراية بالتامين والاجراءات المتبعة كما يرتبط هذا الجانب بضعف الوازع الديني لكلا الطرفين.وعند مقارنة هذه الاجابات تتفق مع محور (معوقات كشف الاحتيال) الفقرة ٤-٢ وكانت الاهمية النسبية لهذا البعد في التسلسل (٣-١) على التوالي مقارنة بباقي المجموعة

س٣- هل تم تدريب العاملين أو بعض منهم في مجال الاحتيال. وذلك لزيادة الوعي وكفاءة العامل في كشف هذه الظواهر واساليبها؟

الاجابة	الملاحظات
نعم	١-يتم تدريب الملاكات في مركز التدريب المالي التابع الى وزارة المالية عن الفساد ويتخلل هذا الموضوع الاحتيال والغش والتزوير بشكل عام.

يتضح ان الشركة سعت الى تدريب ملاكاتها لكن عن الفساد بصورة عامة ويتضمن مجموعة من المواضيع العامة حول الاحتيال في المؤسسات والتزوير والغش وليس التامين بصورة خاصة. ولاشك ان وجود مثل هذه الدورات واستعراض مؤشرات الاحتيال في التامين سواء من مصادر الاحتيال الداخلي اوالخارجي* عامل مهم ويؤثر على اكتشاف الاحتيال..وعند المقارنة تتفق الاجابة بشكل عام مع محور الدورات التدريبية والتي تبين تقارب الاهمية النسبية بين الاجابات.

س٤ _ هل توجد مكاتب متخصصة في مكافحة الاحتيال والكشف عنها ؟

الاجابة	كلا

اجمعت الاجابات على انه لاتوجد مكاتب متخصصة لمكافحة الاحتيال،وعند المقارنة تتفق الاجابة مع المحور (الرقابي) الفقرة ١ والاهمية النسبية في التسلسل (٤). لاشك بان ذلك

*** راجع الملحق (١_٢) المؤشرات النموذجية لاكتشاف الاحتيال الداخلي والممارس من قبل المؤمن لهم المعمول به في المملكة العربية السعودية (لائحة مكافحة الاحتيال)الصادر عن مؤسسة النقد العربي السعودي ٢٠٠٨**

عامل يساعد المحتال في التردد الى شركات التامين الاخرى الحكومية والخاصة وينفذ مخططاته باطمئنان ودون كشف.

س٥- هل تكفي صور الاحتيال المشار اليها في المادة ٦٤٥ من قانون العقوبات العراقي لاكتشاف الاحتيال ،فضلا عن العقوبات المحددة ؟

الاجابة	الملاحظات
نعم	١-ان القانون يغطي صور و اساليب الأحتيال وان المحتال يفكر ويخطط بتطور الزمن
كلا	٢-ان العقوبة التي نص عليها القانون غير مشددة .

اتفقت اكثر الاجابات على ان القانون يغطي صور واساليب الاحتيال ، ونجد ان كان هناك تحديد لصور الاحتيال فان المحتال يمكنه ان ينفذ مخططاته بطرق اخرى مختلفة وبالتالي لاينطبق عليه الصور المنصوص عليها في القانون فيفلت من الحساب.. كما العقوبة المقررة غير مشددة .. وعند المقارنة كذلك تتفق الاجابات مع المحور الرقابي والاجراءات التنفيذية الفقرة ٤ وكانت الاهمية النسبية في التسلسل (١) مقارنة بباقي المجموعة

س٦- هل حصلت عمليات احتيال عن طريق منتجات التأمين،وتم الكشف عنها ؟

الاجابة	الملاحظات
نعم	حصلت حالات في تامين الحياة والصحي والمسؤولية والسيارات والحريق تم الكشف عنها والبعض الاخر حدث شك حولها

ويتبين من الاجابات أن هناك إجماعا لدى عينة البحث على وجود حالات احتيال حسب منتجات التأمين بعضها تم الكشف عنها والبعض الاخر مررت دون كشف و لم تكن لهم ادلة تثبت ذلك، وكما مبين ادناه:

الحالة الاولى (الاحتيال في تامين الحياة)

امراة تدعى(س) امنت على زوجها بمبلغ ١٥٠ مليون دينار عند شركة التامين الوطنية وادعت بانها تحب زوجها وهو صاحب منصب وجاه، بعد مرور مدة طالبت شركة التامين بالتعويض بسبب اصابة زوجها بعجز تام، عند اجراء التحقيق من قبل موظفي الشركة وزيارة المريض الى بيته اتضح بان (س) حاولت قتل زوجها باضافة السم في غذائه لكنه اصيب بعجز تام وحدث شك مؤكد من قبل ذوي المجني عليه وبعد مرور مدة ثبت صحة المعلومات ورفضت الشركة دفع التعويض .

الحالة الثانية (الاحتيال في تامين الحوادث الشخصية)

يعمل (س) حداد في واحدة من محافظات العراق أمن بمبلغ ١٠ مليون دينار عند شركة التامين الوطنية ، وبعد مرور ثلاثة اشهر طالب الشركة بالتعويض نظرا لتضرر اصبعه اثناء

عمله وكان معه تقرير يبين نسبة العجز الذي أصابه والمستشفى التي اجرى فيها العملية وبعد دراسة طلب التعويض قامت الشركة بارسال احد الموظفين الكفوءين الى المستشفى للتاكد من صحة المعلومات ،وبعد ذلك تبين ان الشخص قد اجرى العملية قبل اجراء التامين بثلاثة اشهر . رفضت الشركة دفع التعويض وتم فسخ العقد واحتفظت الشركة بالاقساط.

مثال اخر حضرت (س) وزوجها الى شركة التامين الوطنية وامنت بمبلغ قدره ٥٠ مليون دينار بعد مرور أربعة اشهر ادعى زوجها المستفيد بانها توفيت اثر حادث مؤسف (دهس سيارة) ثم هرب السائق سجل الحادث ضد مجهول ، وطالب الشركة بالتعويض طلبت منه الشركة الاوراق التحقيقية وشهادة الوفاة والمستمسكات الاخرى ثم ارسلت احد الموظفين الى مركز الشرطة للتاكد من صحة المعلومات وتبين وجود هذا الحادث لكن بتاريخ مختلف اي قبل اجراء التامين بشهرين ،حيث قام المحتال بتزوير تاريخ شهادة الوفاة والجنسية والاوراق التحقيقة كما ان السيدة (س) ليست زوجته. رفضت الشركة دفع التعويض.

يتضح من الحالات اعلاه ان هناك تواطئ من قبل احد العاملين في شركة التامين والمحتالين ثم من غير الممكن ان يعرف العميل بهذه التفاصيل الدقيقة مالم يكن هناك توجيه من موظف فني وذو معرفة ودراية بالتامين وانواعه فهناك بعض شركات التامين تنقصها الخبرة فتمر هذه الحالات وتسدد الشركة بدون دراية.

الحالة الثالثة (الاحتيال في التامين الصحي)

اجرى (س) التامين عند شركة التامين الوطنية بمبلغ ٥٠٠ الف دينار ، بعد مرور مدة ادعى(س) بانه تعرض الى حادث واقتضت حالته الصحية الى اجراء عملية .. طالبت الشركة (س) المستمسكات التي تثبت ذلك وبعد الدراسة تبين ان هذه العملية اجريت قبل اجراء التامين بعدة سنوات . رفضت الشركة دفع التعويض

وهناك حالات اخرى يتم فيها الاحتيال بالاشتراك بين المستشفيات والاطباء مع المحتال كما في المثال الاتي:

يعمل (س) نجار امن بمبلغ ٨٠٠ الف دينار بعد مرور مدة ادعى بانه تعرض الى حادث اثناء عمله مما ادى الى الحاق الضرر بيده وجلب المستمسكات المطلوبة من ضمنها الاشعة .وبعد الدراسة تبين ان (س) مشتركا مع مصور الاشعة وبدوره منح (س) اشعة تعود لمصاب اخر وثبت عليه اسم المحتال.

الحالة الرابعة (الاحتيال في تامين السيارات) قام (س) بالتامين على سيارته عند شركة التامين الوطنية اجرى احد موظفي الشركة الكشف على السيارة وبعد مرور مدة ادعى(س) ان سيارته سرقت ، بعد الكشف تبين انه يستحق مبلغ التعويض دفعت الشركة مايقارب ٥ ملايين دينار .

بعد ذلك اتضح من بعض الاشخاص ان السيارة التي امن عليها(س) هي مشابهة لسيارته ووضع ارقام سيارته عليها وقام بتزوير سنوية المرور الخاصة بسيارته .كما ان منتج العملية لم يتاكد من رقم الشاصي المثبت على السيارة.

لاشك ان انعدام الخبرة والكفاءة لدى هذا الموظف ادت الى تنفيذ هذا المخطط دون اكتشافه وهنا ياتي دور الدورات التدريبية واهميتها لتاهيل الموظفين وادراكهم الى كشف هذه الحالات.

وهناك حالات اخرى حيث يقوم بعض الاشخاص باجراء التامين على السيارة ، ثم بعد فترة يقوم بتجزئة السيارة وبيعها وتلف الشاصي ثم يطالب شركة التامين بالتعويض ،كما في المثال الاتي:

يعمل (س)وسيط تامين في شركة التامين الوطنية اجرى التامين لاحد اقاربه ، وبعد مرور مدة ادعى الاخير ان سيارته سرقت وطالب شركة التامين بالتعويض دفعت الشركة مايقارب ١٠ الاف دينار .

بعد مرور مدة ادلى بعض الموظفين بمعلومات ان هذا الشخص عمل على بيع سيارته اجزاء الى المنطقة الشمالية ولكن الشركة ليس لديها ادلة تثبت ذلك.

الحالة الخامسة (الاحتيال في تامين المسؤولية المدنية)

يعمل (س) مقاول اجرى التامين على ثلاثة اشخاص وعربتان بمبلغ ٣٠ مليون دينار وبعد مدة من تنفيذ العمل ، ادعى (س) ان مواطنا اصيب باضرار اثناء سيره في موقع العمل، وقد طالب الشركة بالتعويض .

طلبت الشركة ضمن المستمسكات قرار الحكم التي تثبت تقصيرية المقاول او عماله في الحاق الضرر بهذا الشخص ،رفض المقاول جلب المستمسكات. . بعد فترة حصلت الشركة على المعلومات بان هذا المواطن قد تضرر في داره وهو احد الاصدقاء المقربين الى المقاول وادعى بهذا الادعاء الكاذب. لم يتم قبول طلب التعويض ورفضت الشركة دفع التعويض.

الاستنتاجات والتوصيات

اولا :الاستنتاجات

يتضح من تحليل البيانات المتعلقة باراء افراد العينة مايلي:

١- هناك تباين في درجة تاثير ابعاد الدراسة على درجة اكتشاف الاحتيال حيث اكبر درجة تاثير تعود الى الدورات التدريبية وبمعدل عام (4.25) وانحراف معياري (0.64) ، في حين كانت ادنى درجة تاثير في اكتشاف الاحتيال تعود الى كفاءة الكادر الرقابي والاجراءات التنفيذية وبمعدل عام 3.85 وانحراف معياري0.78 ، وتبين خلال المقابلات انه لاتوجد دورات تدريبية خاصة بالاحتيال في التامين وانما عن الفساد مع الاشارة الى الاحتيال بشكل عام كما لاتوجد مكاتب متخصصة لاكتشاف الاحتيال في التامين والتحقيق مع مرتكبيه.

٢- اظهرت نتيجة البحث فضلا الى المقابلات ان معوقات كشف الاحتيال سيما التواطئ بين الموظف والمحتال يقف عائقا امام اكتشاف الاحتيال ثم التراخي في معاقبة الشخص الذي ثبت ادانته بالاحتيال ثم ضعف الوازع الديني حصل هذا البعد على (المرتبة الثانية)من حيث الاهمية وبمعدل عام 4.16 وانحراف معياري0.86.

٣- تشير النتائج فيما يتعلق بكفاءة العاملين انها تلعب دورا مهما في كشف الاحتيال وحصلت على المرتبة (الثالثة)من حيث درجة الاهمية و بمعدل عام 3.97 وانحراف معياري 0.95 .وبخاصة منح الموظف الذي يكشف عن الاحتيال مكافاة مجزية وهذا يعني ان المخصصات تشكل مدخلا هاما للنهوض بمستوى عالي من الكفاءة العملية ،وتبين المقابلات ان المكافاة الممنوحة منخفضة جدا ولاتحفز العاملين على اكتشاف الاحتيال

٤- تبين من خلال المقابلات حدثت احتيالات في التامين تم الكشف عنها خلال الفترة ٢٠٠٠- ٢٠١٠ في بعض انواع االتامين

ثانيا: التوصيات

بناء على ماتم التوصل اليه من تحليل ومناقشة النتائج فان الباحثة توصي بما يلي:-

١- اقامة الدورات التدريبة بشكل مستمر ومنظم وعرض الاساليب الحديثة في الكشف عن الاحتيال في التامين والاستعانة بذوي الخبرة والاختصاص للقيام بتنفيذ البرامج بشكل فعال مع عرض مؤشرات الاحتيال الداخلي والممارس من قبل المؤمن لهم .راجع الملاحق (٢-١)

٢- انشاء مكاتب متخصصة لمكافحة الاحتيال في التامين والكشف عنها اسوة بما معمول به في الولايات المتحدة الامريكية ويتضمن المكتب خبراء متخصصين في التامين ويمثل قاعدة بيانات للتعاون بين شركات التامين ووضع قائمة سوداء للأشخاص الذين ارتكبوا الاحتيال للحد من تردد المحتال لدى شركات التامين الاخرى ، و عدم التراخي في تطبيق نصوص القانون بحق الشخص الذي ثبت ادانته بارتكاب الاحتيال

٣- تنمية الوازع الديني في نفوس بعض القائمين على ادارة المال .

٤- زيادة المكافاة المادية الى ٢٥% فضلا عن المعنوية الى الموظف الذي يكشف عن الاحتيال لتحفيز العاملين ورفع مستوى ادائهم.

٥- اعادة النظر في العقوبة التي وضعها المشرع العراقي ووضع عقوبة مشددة كماحددها المشرع الاماراتي مع الغرامة وتقديم تعهد خطي بعدم ارتكاب مثل هذه العمليات فضلا عن ذلك يبقى تحت المراقبة لمدة معينة

المصادر العربية والاجنبية

اولا: المصادر العربية

١- زريقات ،مراد ، "الاحتيال على شركات التامين" ورقة عمل مقدمة الى الهيئة الاسلامية العالمية للأقتصاد والتمويل ملتقى التامين التعاوني،الرياض ٢٠٠٨.
http://www.google.iq/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=2&ved=0CDsQFjAB&url=http%3A%2F%2Fwww.kantakji.com%2Ffiqh%2FFiles%2FInsurance%2F0014.pdf&ei=a70cUZT7NcratAavq4CYDw&usg=AFQjCNHmSpmWqH44B1YjuJ7f81U3pK1dvw

٢- العيسى ،عايد شيحان، بحث بعنوان " فاعلية التكامل الامني والعدلي في مكافحة جرائم الاحتيال"الرياض،٢٠٠٦. ***nauss.edu.sa/Ar/CollegesAndCenters/.../ayssa.pd f***

٣- الخطيب ،عبد الرحمن عقيل، جريدة العرب الاقتصادية الدولية ،مقالة بعنوان " كشف المطالبات الاحتيالية في التأمين"،الرياض، ،العدد ٥٦٢١ 2009.
http://www.aleqt.com/2009/03/02/article_200822.html

٤- عبد الكاظم ،عمار غالي بحث بعنوان "الطبيعة القانونية لجريمة الاحتيال في التعدي على التيار الكهربائي"
www.uobabylon.edu.iq/publications/law_edition2/article_ed2_7.doc

٥- الربيعي ، حيدر غازي فيصل بحث بعنوان " جريمة الاحتيال في مجال التجارة الالكترونية " مجلة القادسية العدد الثالث ٢٠٠٨. ***qadmag.com/a6.htm***

ثانيا: المصادر الاجنبية

1- Doig ,Alan, " Fraud" The Counter Fraud Practitioner's Handbook, Gower ,2012

2 -R. Pohls, Robert, "proving insurance fraud", California, 2011
3- Detecting and Remedying Fraud in Insurance, "Guidance paper of preventing International Association Of Insurance Supervisors(IAIS) ,2006
4- Monetary Authority of Singapore,"INSURANCE BUSINESS INSURANCE FRAUD RISK",2007
5- ASOSAI Guidelines The Asian Organization of Supreme Audit Institutions", for
6- Insurance Fraud, " Fraud and Corruption", Third Edition , Dealing with Australian Institute of Criminology, trends and issues no. 66. , Australia, 1997.
7-International Association of Insurance Supervisors(IAIS) , "INSURANCE CORE PRINCIPLES AND METHODOLOGY"No. 1. , Singapore, 2003
8 -Robert Scott, article" Insurance Fraud Indicators"**,** 2000
http://www.crimetime.com/fraudindicators.htm
9-Wikipedia, article"insurance fraud", 2011"
http://en.wikipedia.org/wiki/Insurance_fraud#Reference-idNHCAA
10- W. Burnham**,** Ralph **article , "** ***Applying science to public outreach*** *convinces people not to commit fraud* " 2012
http://www.insurancefraud.org/article.lasso?RecID=3144
11- national white collar crime center, " Insurance Fraud ", 2008
http://www.nw3c.org/docs/whitepapers/insurance_fraud_(6-08).pdf?sfvrsn=7

الملحق (١) بعض المؤشرات النموذجية للأحتيال الداخلي والممارس من قبل شركات المهن

ممارسات وشروط العمل		Business practices and conditions	
الحوكمة والهيكل التنظيمي	قرد او مجوعة افراد يتكاتفون معا لدفع العمليات او القرارات المالية.	Governanceand Organizational Structure	Single individual or group of individuals acting together drive operations and/ or financial decisions
الادارة التشغيلية	تكون برامج التدريب ضعيفة	Operational Management	Training programs are weak
المحاسبة والمالية	تكون النتائج والنسب المالية غير مترابطة	Accounting and Finance	Financial results and ratios are uncorrelated
الرقابة الداخلية	تكون هيكلية المراقبة الداخلية ضعيفة	Internal Control	Internal control structure is weak
التدقيق الداخلي	تكون عمليات التدقيق الداخلي ضعيفة اوغير موجودة	Internal Audit	Internal audits are weak or non-existing
تكنلوجيا المعلومات	يكون نظام امن المعلومات والاصول ضعيفا.	Information Technology	Data and asset security system is weak
طلبات التعويض عن الضرر	يكون عدد الشكاوي من الاطراف الخارجية عاليا	Complaints	Number of complaints received from external parties is high
السلوكيات		conduct	
المسائل المتصلة بالحوكمة والادارة	يغير مجلس الادارة والمدراء او اعضاء فريق العمل انماط حياتهم بصورة مفاجئة	Governance and Management Matters	Board, managers, or members of staff change lifestyles suddenly
بيئة العمل	تكون الروح المعنوية منحدرة ضمن شركة التامين او ضمن بعض الادارات في هذه الشركة	Working Environment	Morale is low within the insurer or within certain departments of the insurer
الادارة التشغيلية	تجري معالجة المدفوعات في اوقات غريبة على سبيل المثال لاالحصر في وقت متاخر من النهار ،بعد انتهاء ساعات الدوام.	Operational Managemen	Processing of payments is done at odd times (e.g., late in the day, after business hours, etc.)
المالية	يكو ن الوسيط في ضائقة مالية	Finance	Intermediary is in financial distress

الملحق (٢) بعض المؤشرات النموذجية للأحتيال الممارس من قبل المؤمن لهم

المؤشرات العامة	General Indicators		
تصرف المطالب	Claimant's Behavior		
التصرف العام	لايفعل المطالب اي امر لتلافي الضرر والحد منه	General Conduct	Claimant doesn't do anything to prevent or limit the damage
التغطية	غالبا ما يغير المؤمن له شركات التامين	Coverage	Policyholder changes insurers frequently
سرعة التسوية	يصر المطالب على تسوية سريعة	Speed of Settlement	
مواصفا ت المطالب	Claimant's Characteristics		
معلومات عن الخلفية	يقدم المطالب معلومات غامضة عن هوية المؤمن له او الجهة المستفيدة	Background Information	Claimant provides vague InformationRegarding identity of policyholder and/ or beneficiary
الوضع الشخصي والمالي	لدى المطالب تاريخ من المطالبات غير الصحيحة	Personal and Financial Situation	Claimant has a history in bad claims
الوثائق	Documents		
الاستمارات	تكون استمارة طلب التامين غير متماشية مع استمارة المطالبة	Forms	Application form and claim form are inconsistent
الفواتير والتقارير	يتم تقديم فواتير مشكوك بامرها بتواريخ مختلفة ولكن بتسلسل ارقام متتابع	Receipts and Reports	Doubtful receipts are provided, with differing dates but with successive numbering
توقيت المطالبة	يتم رفع المطالبة في احدى الحالات الاتية: - بعد وقت قصير من ان تصبح التغطية فعالة. - مباشرة قبل توقف التغطية - بعد وقت قصير من زيادة قيمة التغطية او تعديل احكام العقد.	Timing of Claim	Claim is filed in one of the following cases: – Shortly after coverage becomes effective. – Just before cover ceases – Shortly after the cover . has been increased or the contract provisions are changed